وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 13 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يهبط لأدنى مستوى.. مع انحسار توترات «الشرق الأوسط»

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

أغلق خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند قاع 5 أشهر دون 60 دولارًا للبرميل منهي تداولات الأسبوع الماضي عند 58.90 دولارًا للبرميل، بانخفاض قدره 2.61 دولارًا، أو 4.24 %، وهو أدنى مستوى لها منذ أوائل مايو. كما انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 4 % لتبلغ عند التسوية 62.73 دولارا للبرميل. عزيت الأسباب بشكل رئيس لتهدئة توترات الشرق الأوسط وتحديداً مع وقف إطلاق النار في غزة، وضعف العلاقات الصينية الأميركية ما أدى إلى محو جزء كبير من علاوة المخاطر الجيوسياسية للنفط.

أدى التنفيذ الناجح نسبيًا لاتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة إلى خفض علاوة المخاطر الجيوسياسية في العقود الآجلة للنفط، ودفع أسعار خام برنت لشهر أقرب استحقاق إلى ما دون 63 دولارًا للبرميل. كما أن التصعيد الواضح في التوترات الصينية الأميركية لا يُضيف أي زخم صعودي لأسعار النفط الخام، حيث تشير جميع الدلائل إلى تأثير ذلك على التجارة العالمية في عام 2026 إذا لم تخف وتيرة العقوبات والرسوم الجمركية المتبادلة الحالية.

في تطورات أسواق الطاقة، دخلت المنافسة على شركة أم إي جي للطاقة مرحلتها النهائية، حيث رفعت شركة سينوفوس للطاقة، أكبر منتج للنفط في كندا، عرضها لشراء الشركة الأولى المُنافسة في إنتاج الرمال النفطية، إلى 6.2 مليارات دولار، مُعلنةً أن زيادة العرض بنسبة 8 % تُمثل "العرض الأفضل والنهائي"، في سعيها لدرء عرض استحواذ منافس من شركة ستراتكونا للموارد.

في البرازيل، أعلنت شركة النفط الحكومية البرازيلية بتروبراس عن اكتشاف نفطي جديد في حوض كامبوس تحت طبقة الملح في البلاد، حيث اكتشفت النفط في حقل أغوا مارينيا على أعماق تتجاوز 2600 متر، إلى جانب شركاء المشروع: توتال إنرجيز، وبترونـاس، وقطر إنرجيز.

في المكسيك، ألغت الحكومة المكسيكية جميع القواعد التي كانت تهدف إلى تقييد أنشطة بيمكس في أسواق الطاقة في البلاد، بما في ذلك اللوائح التي تُلزم بنشر أسعار البيع المباشرة لوقود النقل، واستخدام عقود موحدة لجميع المبيعات المحلية.

في ترينيداد، حصلت البلاد على إعفاء من العقوبات لحقل غاز رئيس، حيث منحت إدارة ترمب ترينيداد وتوباغو إعفاءً من العقوبات لمدة 6 أشهر لاستئناف تطوير حقل دراغون للغاز، والذي يقع معظمه في المياه الإقليمية الفنزويلية، حيث تهدف شركة شل، مُشغّلة المشروع، إلى إنتاج 0.35 مليار قدم مكعب يوميًا بحلول نهاية عام 2026.

في سورينام، ستبدأ شركة شيفرون الأميركية العملاقة حفر بئر كوريكوري1- الاستكشافي في القطاع رقم 5 بالمياه الضحلة في سورينام بحلول نهاية أكتوبر، مما يعزز محفظة مشاريع البلاد القادمة بعد أن وافقت توتال إنرجيز على مشروع غران مورغو بقيمة 12 مليار دولار في وقت سابق

من هذا العام.

في الولايات المتحدة، انخفضت أسهم شركة فينشر جلوبال الأميركية لتطوير الغاز الطبيعي المسال بنسبة 15 % بعد أن قضت محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بإخلال الشركة بالتزاماتها تجاه شركة النفط البريطانية العملاقة بي بي بسبب فشلها في تسليم الغاز المسال من مشروع ممر كالكاسيو الذي بدأ إنتاجه عام 2022.

من جهة أخرى، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران، حيث فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على أكثر من 100 فرد وكيان تجاري بسبب مزاعم مشترياتهم من النفط الخام والمنتجات البترولية الإيرانية، بما في ذلك مصفاة شاندونغ جينتشنغ ومحطة ريتشاو شيهوا النفطية.

من جانب أخر، في الولايات المتحدة استقر عجز الميزانية الأميركية عند 1.8 تريليون دولار رغم قفزة إيرادات الرسوم وفقًا لتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس. وقال المكتب غير الحزبي في بيان إن العجز للعام المنتهي في 31 سبتمبر تقلّص بنحو 8 مليارات دولار فقط عن مستوى 2024.

ورغم أن وزارة الخزانة تصدر عادة الأرقام الرسمية الشهرية والسنوية للميزانية، فقد يتأثر موعد نشر بيانات سبتمبر والنتائج النهائية للسنة المالية 2025 بالإغلاق الحكومي الحالي. في غضون ذلك، توفّر تقديرات مكتب الميزانية لمحة عن وضع مالي يعتبره الاقتصاديون مقلقًا في وقت يشهد توسعًا اقتصاديًا. وأوضح المكتب أن الإيرادات ارتفعت بمقدار 308 مليارات دولار، أي بنسبة 6 %، فيما زاد الإنفاق بنحو 301 مليار دولار، أو 4 %، من جانب أخر أظهر محضر الاحتياطي الفيدرالي حذرًا إزاء التضخم رغم خفض الفائدة، حيث أبدى مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي استعدادهم لخفض أسعار الفائدة بشكل إضافي هذا العام، لكن الكثيرين منهم أعربوا عن حذرهم بسبب المخاوف بشأن التضخم في اجتماعهم للسياسة النقدية المنعقد الشهر الماضي.

"رأى معظم المشاركين أنه من المناسب على الأرجح تيسير السياسة النقدية أكثر خلال الفترة المتبقية من هذا العام" وفقًا لمحضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المنعقد في 16 و17 سبتمبر. كما أظهر محضر الاجتماع أن "غالبية المشاركين أكدوا على وجود مخاطر صعودية على توقعاتهم للتضخم".

إلى ذلك تضخ شركة أرامكو سيولة في مصفاتها المتعثرة، حيث استحوذت الشركة على حصة شركة سوميتومو البالغة 22.5 % في مصفاة بترورابغ، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل يوميًا، مقابل 702 مليون دولار أميركي، لدعم المصفاة المتعثرة التي حققت أرباحًا سنوية كاملة في عام 2021، وتكبدت منذ ذلك الحين خسارة صافية بلغت 3.3 مليارات دولار أميركي.

وفي هذا الشأن ذكرت تقارير أن شركة أرامكو توقف 3 مشروعات بقطاع الكيميائيات، وذلك في ظل تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من ضغوط على الإنفاق المحلي، مع تركيز الشركة على الاستثمارات الدولية. وأوضحت تقرير إحدى الوكالة، أن المشاريع المؤجلة تشمل مشروعين في ينبع ومنشأة أخرى في الجبيل، مبينة أن أرامكو أجّلت بدء أعمال الهندسة والتصميم الرئيسة في هذه المشاريع، بهدف توزيع نفقاتها بشكل أكثر توازنًا في ظل أسعار نفط منخفضة واحتياجات مالية أكثر إلحاحًا.

وأضافت أن أرامكو تفضّل حاليًا الاستثمار في مصافي ومرافق بتروكيميائية دولية، لاسيما في الصين وكوريا

الجنوبية، نظرًا لكونها أسواقًا متطورة، ولقربها من مراكز الطلب الرئيسة.

في الصين، بكين تعلن عن قيود جديدة على المعادن النادرة، حيث وسّعت وزارة التجارة الصينية قائمة ضوابط تصدير المعادن النادرة، مضيفةً خمسة عناصر جديدة (الهوليوم، والإربيوم، والثوليوم، واليوروبيوم، والإيتربيوم) إلى العناصر الاثني عشر المحظورة سابقًا، مع تصاعد التوترات قبيل قمة ترامب وشي المقررة في وقت لاحق من هذا الشهر في كوريا الجنوبية.

في الموانئ، يعيد ارتفاع حاد في رسوم الموانئ رسم صادرات العالم. وردًا على دخول رسوم الموانئ الأميركية حيز التنفيذ في 14 أكتوبر بعد فترة سماح مدتها ستة أشهر، فرضت السلطات الصينية رسومًا مماثلة على السفن التي تصنعها وتشغلها الولايات المتحدة، بواقع 400 ين ياباني للطن الصافي (56 دولارًا أميركيًا للطن)، وهو أقل من رسوم الموانئ التي فرضها ترمب والبالغة 80 دولارًا أميركيًا للطن.

في الصين أيضاً، من المتوقع أن تنخفض صادرات النفط الخام السعودي إلى الصين بمقدار 300 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، بعد أن قدّم المشترون الصينيون 40 مليون برميل فقط، على الرغم من أن أرامكو أبقت سعرها المعادلة لخامها العربي الخفيف عند 2.20 دولار أميركي للبرميل إلى عُمان / دبي.

في إندونيسيا، تستعد البلاد لفرض التحول على مستوى البلاد إلى تفويض مزج الديزل الحيوي بي 50 في النصف الثاني من عام 2026، في محاولة للقضاء تمامًا على واردات الديزل، التي تتجه حاليًا إلى حوالي 45000 برميل يوميًا، وإنتاج 50 ٪ من نواتج التقطير المتوسطة من زيت النخيل.

في روسيا، رفع موسكو إنتاج النفط في سبتمبر مقتربة من حصتها لدى "أوبك+"، بعد التعديلات الأخيرة على خطط التعويض داخل التحالف. ضخت روسيا 9.368 ملايين برميل يوميًا الشهر الماضي، بزيادة قدرها 193 ألف برميل يوميًا عن أغسطس، وهي أكبر زيادة شهرية منذ أبريل حين بدأ تحالف "أوبك+" في إعادة كميات من الخام إلى السوق العالمية. مع ذلك، كان الإنتاج اليومي الروسي أقل بنحو 47 ألف برميل من الحصة المقررة لشهر سبتمبر، بما في ذلك التخفيضات التعويضية المعدّلة.

على صعيد متصل، بدأ النفط الروسي يغري الهند بخصومات أكبر، إذ تبلغ الخصومات على خام الأورال المُحمّل في نوفمبر ما بين دولارين إلى 2.50 دولار للبرميل مقارنة بسعر خام برنت المؤرخ، ما يجعله جذابًا. وهذا أرخص من الخصومات التي بلغت نحو دولار واحد للبرميل في يوليو وأغسطس، عندما كانت الإمدادات شحيحة نتيجة تركيز موسكو على العملاء المحليين.

تشير بيانات تتبع السفن إلى ارتفاع في الواردات خلال الشهر الحالي، وقد تبلغ واردات الهند من الخام الروسي نحو 1.7 مليون برميل يوميًا في أكتوبر، وفقًا لشركة كبلر لتتبع شحنات النفط، في زيادة بنحو 6 % على أساس شهري، لكنها أدنى قليلًا من وتيرة العام الماضي.

في العراق تعول البلاد على مشروع الأنبوب البحري الثالث لتعزيز صادرات النفط، والمشروع، البالغة طاقته التصميمية 2.4 مليون برميل يوميًا، وبطاقة تشغيلية تصل إلى قرابة مليوني برميل يوميًا، "يعزز القدرة التصديرية للعراق بشكل فعّال، ويمنح مرونة عالية في إدارة عمليات التصدير"، وفق البيان الصادر عن وزارة النفط العراقية.

يربـط المشروع بين ثلاثة منافـذ رئيسـية: ميناء البصرة النفطي، وميناء خـور العمية، ومنصـة تصدير رئيسـة، وهـو مـا "سيعزز قـدرات التصدير مـن الجنـوب واسـتقرارها ويسـهم في زيادتهـا بشـكل ملموس. يتكون مشروع الأنبوب البحـري الثالـث مـن عـدة مرافـق تشـمل أنبوبًـا بحريًـا بقطـر 48 عقـدة، بطـول إجمـالي يبلـغ نحـو 70 كيلـو مترًا، منهـا 61 كيلـو مترًا في البحـر و9 كيلـو مترات في البر، ومنصتين بحريتين قـرب ميناء البصرة النفطي وميناء خـور العميـة، وعوامـة تصديـر بحريـة. كمـا يتضمـن مشـاريع إسـناد حيويـة، منهـا الكابـل البحـري الـذي يضـم أنظمـة الاتصـالات، والكهربـاء، ومنظومـات السـيطرة الكهربائيـة والاتصـالات.

في أعمـال التنقيـب والاستكشـاف عـن النفـط الدوليـة، انخفضـت منصـات التنقيـب عـن النفـط في أمريـكا للأسـبوع الثـاني. وكشـفت البيانـات التي صـدرت الجمعـة، أن عـدد منصـات التنقيـب عـن النفـط في أمريـكا انخفـض بمقـدار 4 منصات إلى 418 منصة خلال الأسبوع الماضي. لكن البيانات أظهـرت ارتفـاع عـدد منصـات التنقيـب عـن الغـاز الطبيعـي بمقـدار منصـتين إلى 120 منصـة خلال الـفترة نفسـها.

تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي رغم ارتفاع النفط 8 %

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تباطأ نمو الإنتاج الصناعي بالسعودية إلى 7.1 % في أغسطس الماضي، على أساس سنوي مقارنة بـ 7.6 % في الشهر السابق، متأثرًا في ذلك بتراجع وتيرة نمو الأنشطة النفطية، ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، تراجعت وتيرة نمو الأنشطة النفطية التي تشكل نحو 75 % من إجمالي مؤشر الإنتاج الصناعي، إذ بلغ معدل نموها 8.3 % خلال أغسطس انخفاضًا من 9.4 % في يوليو.

يأتي ذلك على الرغم من ارتفاع إنتاج السعودية من النفط بأكثر من 8 % خلال شهر أغسطس الماضي إلى 9.72 ملايين برميل يوميًا، مقارنة مع 8.99 ملايين برميل يوميًا لنفس الشهر من العام الماضي، بحسب هيئة الإحصاء.

في المقابل تسارع نمو الأنشطة غير النفطية خلال أغسطس الماضي إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر، مسجلةً 4.4 % مقارنة بـ3.2 % في يوليو و3.8 % في يونيو 2025. ويرجع هذا التسارع إلى ارتفاع نشاط صناعة المواد والمنتجات الكيميائية بنسبة 8.6 % في أغسطس مقابل 8 % في يوليو.

على صعيد منفصل، تسهم النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد السعودي من قبل شركات التصنيف الائتماني، في مزيد من التقدم في تنفيذ مشاريع اقتصادية كبيرة تستقطب القطاع الخاص وتحفز تطوير الاقتصاد غير الهيدروكربوني بوتيرة أسرع، في وقت لا يُسهم النمو العالمي وتطورات سوق النفط الأوسع في ارتفاع مستويات الإنفاق العام.

وتتوقع وكالة "موديز" أن تشهد سوق الائتمان في السعودية زخمًا اقتصاديًا، مدفوعة بنمو الودائع في المصارف وذلك بدعم من جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، التي تدار محليًا وتمثل محركًا رئيسيًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى جودة الأصول وقدرة الشركات والأفراد على السداد.

تعمل البنوك السعودية بشكل متزايد على تنويع مصادر تمويلها، متحولةً من الاعتماد التقليدي على ودائع العملاء إلى إدراج إصدارات أسواق رأس المال والقروض المشتركة ما يتيح قنوات بديلة للبنوك والاستفادة من فرص نمو جديدة ودعم مبادرات التنمية الوطنية، حتى أصبحت إصدارات البنوك السعودية الآن تتجاوز إصدارات نظرائها الإقليميين.

يرى محلل أول إدارة المخاطر السيادية العالمية لدى موديز كريستيان فانج أن آفاق الائتمان السعودي والزخم الاقتصادي يُعد أقل تأثرًا بالظروف الاقتصادية والائتمانية العالمية مقارنة بعديد من الاقتصادات الأخرى ويعود ذلك إلى حد كبير بسبب جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، والتي تُدار محليًا وتُمثل محركًا رئيسيًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ورغم تباطؤ الإنفاق العام في المملكة بعض الشيء ربما بسبب ضعف أسعار النفط مقارنةً بالعامين أو الثلاثة أعوام الماضية، إلا أنه لا يزال هناك تقدم في المشاريع الكبيرة

التي تُسهم في التنويع الاقتصادي، كما أن التسويق التجاري التدريجي في المراحل الأولى لبعض هذه المشاريع، وخاصةً مشروعي البحر الأحمر العالمي والدرعية، سيدعم الاستهلاك الخاص.

ويقول عزيز السمري، محلل مجموعة تمويل الشركات لدى موديز، إن إمكانات نمو في أسواق ائتمان الشركات في السعودية متقدمة، ولا سيما مع توسع الشركات لتحقيق أهداف رؤية 2030، ما يعزز هذا التحول الطلب على تمويل الديون والأسهم، حيث يلجأ المُصدرون بشكل متزايد إلى أسواق رأس المال لتمويل التوسع والتنويع وتطوير البنية التحتية.

ولا يزال نمو الودائع قويًا في القطاع المصرفي السعودي، لكنه لم يواكب الطلب على الائتمان، ما أدى إلى فجوة تمويلية تتطلب مصادر تمويل بديلة، ومن المتوقع أن يظل الطلب على الائتمان مرتفعا على المدى القصير، بحسب أشرف مدني، مسؤول ائتمان أول، مجموعة المؤسسات المالية، في موديز.

وأشار إلى أنه من المرجح أن تساهم المشاريع المرتبطة بصندوق الاستثمارات العامة والجهات الحكومية الأخرى في زيادة الطلب على الائتمان في قطاع الشركات، بينما سيدعم النمو المستمر في الرهن العقاري السكني إقراض الأفراد.

ومن المتوقع أن ينمو الائتمان بنسبة تراوح بين 10 % و11 % تقريبًا في 2025، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتباطأ نمو الائتمان مع سعي البنوك إلى موازنة نمو الودائع والقروض، بينما من المرجح أن يُسهم تشديد الرقابة التنظيمية على التمويل الأجنبي ونشاط التمويل السريع في تباطؤ تدريجي في نمو الإقراض والاعتماد عليه".

من جهة أخرى، سجلت مشتريات الأجانب بالسوق السعودية أعلى رقماً في سبتمبر، منذ يونيو 2019، حيث بلغ أكثر من 8 مليارات ريال، وكان عبدالعزيز عبدالمحسن بن حسن، عضو مجلس إدارة هيئة السوق المالية، قال خلال شهر سبتمبر أن الهيئة تقترب من إقرار تعديل رئيسي يرفع سقف ملكية الأجانب في الشركات المدرجة، والذي يبلغ حاليًا 49 %، متوقعًا دخول القرار حيّز التنفيذ قبل نهاية العام الجاري.

وبلغ صافي مبيعات الأفراد السعوديون نحو 7.2 مليارات ريال، فيما بلغ صافي مبيعات الصناديق الاستثمارية نحو 732 مليون ريال، وصافي مبيعات الشركات السعودية، نحو 7.5 مليارات ريال. وبلغ صافي مشتريات الجهات الحكومية خلال سبتمبر الماضي حوالي 7.3 مليارات ريال، حيث استكمل صندوق الاستثمارات العامة، صفقة الاستحواذ على 54 % من إجمالي رأسمال مجموعة إم بي سي بقيمة 7.47 مليارات ريال.

من جانب آخر، تتوقع وكالة "فيتش" استمرار إصدار البنوك السعودية ديونًا دولارية في 2026، حيث تقود البنوك السعودية تحولًا في إصدار أدوات الدين الدولارية بين مصارف دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المرجح أن يستمر هذا الزخم حتى عام 2026 مع تزايد الحاجة إلى رأس المال وتشديد القواعد التنظيمية.

وبحسب تقرير لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فإن أدوات الدين الثانوية تشكل نسبة متزايدة من الإصدارات الجديدة، مع استجابة البنوك لنمو التمويل القوي والزيادات المرتقبة في الاحتياطيات.

وأوضحت أن إصدارات بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت بالفعل 55 مليار دولار خلال هذا العام،

شاملة شهادات الإيداع (CDs)، وهو ما يتجاوز بكثير إجمالي الإصدارات التي تمت عام 2024 والتي بلغت قيمتها نحو 36 مليار دولار.

وبينت أن أكثر من نصف هذه الديون بقيمة 29.3 مليار دولار جاء من البنوك السعودية، بما في ذلك 11.7 مليار دولار في أدوات الشريحة الأولى الإضافية (AT1)، والشريحة الثانية (Tier 2). وأضافت أن الديون الثانوية تشكل أكثر من 70 % من إصدارات الديون الدولارية للبنوك السعودية (باستثناء شهادات الإيداع) حتى الآن هذا العام، مقارنة بنحو 50 % في عام 2024.

ولا يزال إصدار شهادات الإيداع من قبل البنوك السعودية قويًا، حيث تجاوز 13 مليار دولار في عام 2025، ما يساعد على تنويع قاعدة المستثمرين جغرافيًا لمواجهة استمرار شح السيولة المحلية.

وتعزى زيادة البنوك السعودية في إصدارات الديون الدولارية الثانوية، إلى عدة أسباب، من ضمنها تفوق النمو القوي في التمويل على نمو الودائع، مما أدى إلى تآكل الاحتياطيات الرأسمالية في السنوات الأخيرة.

لذلك توقعت "فيتش" أن يبلغ نمو الائتمان في القطاع 12 % في عام 2025، وهو الأعلى بين القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع توقع نمو قوي آخر في عام 2026.

وأضافت أن قواعد تنظيم رأس المال القادمة، بما في ذلك تطبيق الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية بنسبة 1 % اعتبارًا من مايو 2026، وتطبيق قواعد رأسمالية أكثر صرامة لمخاطر أسعار الفائدة، يمكن أن تضغط أيضًا على الاحتياطيات الرأسمالية وربما على تصنيفات الجدوى لبعض البنوك.

وتنشط البنوك بشكل متزايد في تمويل مشاريع رؤية 2030، مما يجذب أوزانًا أعلى للمخاطر بموجب قواعد (بازل 3) النهائية، مما يزيد الضغط على نسب حقوق الملكية المشتركة من الفئة الأولى (CET1).

وأصدرت البنوك السعودية ما يقارب 6 مليارات دولار من ديون الشريحة الثانية هذا العام، بهدف جعل هياكل رؤوس أموالها أكثر توازنًا بين الأدوات، مبينة أن إصدار الشريحة الثانية يؤدي إلى توسيع قاعدة المستثمرين حيث يجذب المزيد من المستثمرين الدوليين، بينما تستوعب الإصدارات من (AT1) في الغالب من قبل المستثمرين المحليين والإقليميين.

وتوقعت "فيتش" أن يظل الإصدار قويًا في عام 2026، وذلك بناءً على استحقاق أكثر من 10 مليارات دولار من الديون، واستمرار الحاجة إلى التمويل، وانخفاض أسعار الفائدة، لافتةً إلى أن ما يقارب 1.8 مليار دولار من أدوات الشريحة الأولى الإضافية (AT1) ستصل إلى أول مواعيد استدعاء لها في عام 2026، متوقعة أن يتم استدعاؤها بسبب ظروف السوق المواتية، بما في ذلك انخفاض أسعار الفائدة.

على صعيد نتصل، ارتفعت تحويلات الأجانب العاملين بالسعودية 12 % في أغسطس، على أساس سنوي، لتبلغ نحو 13.3 مليار ريال، حسب بيانات البنك المركزي السعودي ساما. ومقارنة بشهر يوليو 2025، سجلت تحويلات الأجانب خلال أغسطس الماضي انخفاضًا بنحو 1.6 مليار ريال ما يعادل حوالي 11 %.

وانخفضت تحويلات السعوديين للخارج خلال أغسطس

الماضي بنسبة 16 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2024 لتصل إلى 4.9 مليارات ريال، وهي الأدنى منذ عام ونصف.

بوتين يشكر المملكة على جهودها في استقرار الطاقة

الرياض

نقل الموقع الرسمي للرئيس الروسي على الإنترنت (الكرملين) مشاركة ممثل مركز البحوث والتواصل المعرفي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن الفرج في فعاليات منتدى فالداي الدولي للحوار بدورته السنوية الـ22، التي استضافتها مدينة سوتشي بجنوب روسيا، واختتمت أعمال المنتدى بلقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث طرح الدكتور الفرج سؤالًا حول قدرة العالم متعدد الأقطاب ضمان حرية ملاحة السفن في البحر وأمن إمدادات الطاقة في كافة أنحاء العالم، وأكد الرئيس بوتين في جوابه أن احترام القانون الدولي والتنسيق، بين القوى الدولية يساهمان في منع أي تهديد للأمن البحري وأمن الطاقة، كما أعرب عن تقديره للمملكة ولمركز البحوث، من خلال ممثل المركز، مؤكداً على الجهود المبذولة من قبل المملكة لتلبية احتياجات السوق العالمية على موارد الطاقة.

وطرح الكاتب الدكتور عبدالله الفرج مايلي: سعيدٌ برؤيتكم يا سيادة الرئيس!

فلاديمير بوتين: وأنا كذلك.

عبدالله الفرج: لقد تطرقتم في خطابكم إلى موضوع "عالم متعدد الأقطاب". إنها قضية تهمنا كثيرًا، وبالدرجة الأولى باعتبارنا مصدرون للنفط ومستوردون لكل ما نحتاجه للاستهلاك والتنمية، ولذلك يهمنا بشكل خاص ضمان حرية ملاحة السفن في البحر وأمن خطوط تصدير نفطنا. لذا، سؤالي يا سيادة الرئيس: هل بإمكان "العالم متعدد الأقطاب"، الذي سوف يتشكل في المستقبل، ضمان حرية ملاحة السفن في البحر وأمن إمدادات الطاقة في كافة أنحاء العالم، وعدم تكرار ما حدث لـ "التيار الشمالي"؟

شكرًا لكم.

فلاديمير بوتين: فيما يتعلق بالأمن البحري، سبق أن ذكرت ذلك، لكنني أودُّ تكراره لأهميته. إن خصومنا، ولنسمِّهم كذلك بحذر، يطالبوننا دائمًا بالامتثال للقانون الدولي. ونحن، من جانبنا، نطالبهم بالامتثال للقانون الدولي. لا يوجد في القانون الدولي ما يُجيز ارتكاب أعمال السرقة أو القرصنة أو الاستيلاء على سفن الآخرين دون مبرر، فذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. ولكن إذا تصرفنا بالطريقة التي أوضحتها في خطاب اليوم، وإذا ناضل العالم متعدد الأقطاب من أجل مصالح الجميع ووجد سبلًا لتنسيق المواقف، فلا أعتقد أن الأمر سيصل إلى ذلك. هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية، فإني آمل بشدة من المؤسسات العامة ومواطني الدول التي تسعى قياداتها إلى تصعيد الوضع، بما في ذلك من خلال خلق المشكلات للاقتصاد العالمي، والخدمات اللوجستية الدولية، وقطاع الطاقة العالمي، أن يبذلوا كل ما في وسعهم لمنع قادتهم من التسبب بتدهور الأمور وخلق تعقيدات تؤدي إلى نشوء أوضاع دولية خطيرة.

ولكن مهما حدث، فأنا مقتنع تمامًا بأن قطاع الطاقة الدولي لن يتوقف عن العمل وسوف يستمر أدائه بشكل مستدام. وذلك نظرًا لأن الاقتصاد العالمي ينمو،

والطلب على موارد الطاقة الأولية يزداد - وهذا ينطبق على اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية، والنفط، والغاز، والفحم - مما يعني أنه لا مفر من ذلك؛ فالأسواق العالمية، تحتاج إلى موارد الطاقة تلك وسوف تجد السبل الكفيلة لتلبية طلبها عليها بهذه الطريقة أو تلك، لقد تحدثت اليوم عن اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية فقط، ولكن عندما يتعلق الأمر بالنفط، وشحنه، وما إلى ذلك، من نقل وإنتاج - فالولايات المتحدة حاليًا هي أكبر منتج للنفط في العالم، تليها المملكة العربية السعودية وروسيا. ولكن من المستحيل تخيّل، أن يؤدي انخفاض النفط الروسي، على سبيل المثال، إلى المحافظ على الوضع الطبيعي في قطاع الطاقة العالمي أو الاقتصاد العالمي. هذا لن يحدث.

لماذا؟ لأنه من المستحيل تخيل ذلك حتى في الأحلام، ولكن إذا تخيلنا استبعاد المنتجين والتجار الروس، الذين يزودون السوق العالمية بجزء كبير من النفط الذي تحتاجه، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى عنان السماء وتصل إلى 100 دولار- ومعه سوف تحلق بقية الأسعار إلى أعلى. فهل هذا في مصلحة اقتصادات الدول التي تعاني أصلًا من ضعف في الأداء، بما في ذلك الاقتصادات الأوروبية؟ مما يعني: إما أن أحدًا لا يُفكّر في هذا الأمر، أو أنهم، يُدركون، ولكنهم ما زالوا يبحثون عن المتاعب.

ولكن مهما حدث، فإن احتياجات السوق العالمية من موارد الطاقة، سوف يتم تلبيتها، بفضل العاملين في هذا القطاع الحيوي للعالم كافة وللنظام الاقتصادي العالمي بأكمله، وذلك بفضل أشخاص مثلكم. فشكرًا جزيلًا لكم.

"طاقة" السعودية تتفاوض مع "سوكار" الأذربيجانية للتوسع في أسواق بحر قزوين

الاقتصادية

أحمد العبكي من الدمام

تجري شركة "طاقة" المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة "PIF" السعودي، مفاوضات لتقديم خدمات تطوير حقول النفط والغاز مع جهتين في أذربيجان، إحداهما شركة "سوكار"، التي وصلت المفاوضات معها إلى مراحل متقدمة، بحسب مصادر رفيعة في الشركة السعودية تحدثت لـ"الاقتصادية".

تهدف مفاوضات طاقة، إلى دخول سوق الطاقة الأذربيجانية، ضمن خطتها للتوسع الإقليمي في أسواق النفط والغاز الصاعدة بمنطقة بحر قزوين، وفقا للمصادر.

إلى جانب سوكار، الشركة الوطنية للنفط المملوكة بالكامل للحكومة الأذربيجانية، تجري "طاقة" مفاوضات أيضا مع شركة خاصة تعمل في تطوير الحقول النفطية البرية والبحرية،

تجسد الخطوة توجّه "طاقة" لتعزيز حضورها عبر التوسع في أنشطة استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز خارج السعودية.

ترى "طاقة" أن أسواق بحر قزوين تمثل فرصا واعدة للنمو في قطاع الطاقة، نظرا لحجم الاحتياطيات غير المستكشفة والإمكانات الفنية الكبيرة في دول المنطقة، خاصة أذربيجان وكازاخستان.

احتياطيات أذربيجانية ضخمة

تعد أذربيجان مصدرا رئيسيا للنفط والغاز إلى أوروبا عبر شبكة من خطوط الأنابيب العابرة للحدود، أبرزها خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) الذي ينقل النفط إلى المتوسط، وخط الأنابيب العابر للأناضول، الذي يمد أوروبا بالغاز الأذربيجاني.

يقدر احتياطي النفط الأذربيجاني بنحو 7 مليارات برميل، بينما تتجاوز احتياطيات الغاز الطبيعي 2.5 تريليون متر مكعب، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية.

تقود "سوكار" معظم الأنشطة في القطاع، إلى جانب شركات عالمية مثل "بي بي" (BP)، التي تدير حقولا رئيسية في بحر قزوين، أبرزها حقل أذري–شيراق–غونشلي ومشروع شاه دنيز للغاز الطبيعي، اللذان يشكلان العمود الفقري لصادرات الطاقة الأذربيجانية.

"طاقة" تنافس شركات عالمية

تشير إستراتيجية شركة "طاقة" إلى أن التوسع في هذه الأسواق يأتي ضمن خطة أوسع تستهدف آسيا الوسطى، مستفيدة من موقع السعودية الجغرافي، وخبراتها في إدارة المشاريع المعقدة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة.

تسعى الشركة إلى منافسة الشركات العالمية الكبرى في خدمات حقول النفط، مثل "شلمبرجير" و"هاليبرتون"

و"بيكر هيوز"، التي تهيمن على الحصة السوقية في آسيا الوسطى.

تعول "طاقة" على التقنيات المتقدمة والمعدات الهندسية التي تمتلكها لتقديم حلول أكثر كفاءة وتكلفة تنافسية.

بحسب المصادر، تولي "طاقة" اهتماما خاصا بسوق كازاخستان، التي تراها من الأسواق الإستراتيجية المستقبلية، نظرا لضخامة ثرواتها النفطية والغازية التي لم تستغل بعد بالكامل.

يأتي هذا التحرك في وقت تعمل فيه "طاقة" على تنويع محفظتها الجغرافية، وتوسيع نطاق أعمالها من داخل السعودية إلى الأسواق الإقليمية، في انسجام مع رؤية 2030 الهادفة إلى تعزيز تنافسية الشركات الوطنية عالميا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

تعاون سعودي . إماراتي بين «المصافي» و«جو إنرجي» لتطوير الهيدروجين الأخضر

الشرق الأوسط

وقَّعت شركة «المصافي العربية السعودية» مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة «جو إنرجي للطاقة الإماراتية»، وذلك بهدف التعاون لتطوير الأعمال في المملكة في مجال تصنيع الهيدروجين الأخضر (الأمونيا).

وأوضحت «المصافي»، في بيان على سوق الأسهم السعودية، الأحد، أن الشركتين اتفقتا على إجراء دراسة مشتركة لتطوير المشروع المقترح من كلا الطرفين، إلى جانب تصميم إطار قانوني لدعم أوجه التعاون بينهما.

وأضافت أن مدة المذكرة تسري من تاريخ التوقيع وتستمر لمدة سنة واحدة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً، مؤكدة أنه لا توجد أطراف ذات علاقة ولا يترتب على توقيع المذكرة أي أثر مالي في المرحلة الحالية.

كما شددت الشركة على أن توقيع المذكرة لا يعني بالضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الصفقة المقترحة، مشيرة إلى أنه سيتم الإعلان عن أي تطورات جوهرية في حينه.

وأشارت إلى أن هذا التعاون يأتي ضمن استراتيجية الشركة لتوسيع نطاق أعمالها في قطاع الطاقة، من خلال شراكات متخصصة تهدف إلى دعم توجهاتها نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة والمستدامة.

مسؤول مصري لـ"الشرق": هذه تفاصيل الربط الكهربائي مع السعودية

اقتصاد الشرق

انتهت مصر من تنفيذ 95% من أعمال مشروع الربط الكهربائي مع السعودية، شملت بناء 862 برجاً ومدّ الكابلات والخطوط داخل الأراضي المصرية، تمهيداً لتشغيل المرحلة الأولى من المشروع الأكبر من نوعه في المنطقة قبل نهاية العام أو مطلع 2026، بحسب مسؤول حكومي تحدث مع "الشرق" شرط عدم نشر اسمه.

المسؤول أضاف أن "إجمالي أطوال الكابلات والخطوط الكهربائية التي جرى تنفيذها داخل الأراضي المصرية بلغت نحو 330 كيلومتراً ذات جهد فائق، وتم الانتهاء منها بالكامل، والشركات المنفذة للمشروع تقترب من استكمال اختبارات المهمات".

يعود مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر إلى عام 2012، وتُقدّر تكلفته بنحو 1.6 مليار دولار. في أكتوبر 2021 تم توقيع اتفاقيات مع الشركات الفائزة بمناقصات طرحتها الجهات المسؤولة عن الكهرباء في البلدين. ورجح وزير الكهرباء والطاقة المصري محمود عصمت بمقابلة سابقة مع "الشرق" أن يدخل الربط حيز التشغيل الفعلي قبل نهاية 2025.

تفاصيل المشروع

يتكون المشروع من ثلاث محطات محولات ضخمة: الأولى شرق المدينة المنوّرة في السعودية، والثانية في تبوك بالمملكة، والثالثة في مدينة بدر شرق القاهرة، ويربط بينها خطوط هوائية يصل طولها إلى نحو 1350 كيلومتراً، بالإضافة إلى كابلات بحرية. وفاز بتنفيذه تحالف يضم ثلاث شركات عالمية.

يسهم مشروع الربط الكهربائي في تعزيز فرص تصدير الكهرباء إلى قارتي آسيا وأوروبا، والتوسع في الربط مع دول الجوار، كما يدعم قدرات قطاع الطاقة في البلدين لمواجهة الطلب وضغوط الأحمال الكهربائية بالاستفادة من فائض الإنتاج.

تسعى مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، سواء في الكهرباء أو الغاز الطبيعي. فإلى جانب المشروع مع السعودية، تعمل القاهرة على مشروعات للربط الكهربائي مع اليونان وقبرص لنقل الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة إلى أوروبا.

كما تواصل تصدير الكهرباء إلى العراق وسوريا ولبنان عبر كابل بحري جديد مع الأردن بقدرة أولية تبلغ 2000 ميغاواط، فضلاً عن تعزيز خطوط الربط القائمة مع ليبيا والسودان والأردن.

بوتين يخفف قواعد دعم الوقود للمصافي بعد هجمات أوكرانية

اقتصاد الشرق

خفّف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القواعد الخاصة بدعم أسعار الوقود المقدمة إلى شركات التكرير المحلية، بما يسمح لها بمواصلة تلقي مليارات الروبلات من المساعدات، وسط تصاعد الهجمات الأوكرانية على قطاع النفط الروسي.

وبموجب مرسوم رئاسي نُشر الأحد، ستظل مصافي التكرير مؤهلة للحصول على الدعم حتى في حال تجاوزت أسعار الجملة في سوقي الديزل والبنزين، بشكل كبير الأسعار المرجعية المحددة. وستبقى هذه التعديلات سارية المفعول من الأول من أكتوبر حتى الأول من مايو.

دعم حكومي لضمان تزويد السوق المحلية بالوقود

تهدف هذه الإعانات إلى تشجيع منتجي النفط الروس على الاستمرار في تزويد السوق المحلية بالبنزين والديزل، حتى عندما تصبح الأسعار العالمية للتصدير أكثر جذباً.

وبموجب القواعد الحالية، تلتزم الحكومة قانوناً بدفع الدعم إذا لم تتجاوز أسعار الجملة في السوق للبنزين 10% فوق السعر المرجعي، بينما يبلغ الهامش 20% بالنسبة للديزل. وبعد تجاوز هذا الحد، تتوقف المصافي عن تلقي المدفوعات الحكومية.

بلغت قيمة الدعم الذي دفعته روسيا العام الماضي 1.8 تريليون روبل (22 مليار دولار)، فيما انخفضت المدفوعات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 إلى 716 مليار روبل.

ومنذ مطلع أغسطس، كثّفت أوكرانيا هجماتها على قطاع النفط الروسي، مستهدفةً المصافي بشكل متكرر، ما أدى إلى انخفاض معدلات تكرير الخام، وتفاقم أزمة الوقود، وارتفاع الأسعار المحلية.

قال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك الشهر الماضي، إن مستوى ارتفاع الأسعار الذي يفعّل تقديم الدعم سيرتفع بنسبة 10 نقاط مئوية اعتباراً من سبتمبر، بحيث تُرفع الحدود القصوى المسموح بها لأسعار السوق إلى 20% فوق السعر المرجعي للبنزين، و30% للديزل.

إندونيسيا تسعى لتعزيز علاقاتها في مجال الطاقة مع روسيا

الشرق الأوسط

تسعى إندونيسيا إلى تعميق علاقاتها في مجال الطاقة مع روسيا، بما في ذلك التعاون مع شركات كبرى مثل «غازبروم» و«روسنفت»، وذلك ضمن جهودها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وفقاً لما صرح به مسؤول رفيع في وزارة الطاقة والثروات المعدنية الإندونيسية، الأحد.

وقال ساتيا هانجا بوترا، المستشار الخبير في وزارة الطاقة والثروات المعدنية، إن إندونيسيا تسعى لهذا التعاون بصفتها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان، وعضواً جديداً في مجموعة «بريكس»، حسب وكالة «أنتارا نيوز» الإندونيسية للأنباء.

وفي كلمته خلال منتدى دولي في سانت بطرسبرغ، يوم الجمعة، أكد بوترا أن إندونيسيا منفتحة على التعاون مع روسيا في قطاعات الطاقة الرئيسية - من تقنيات اكتشاف الغاز الكبرى إلى الطاقة النووية ومشاريع الكربون.

وقال في جاكرتا: «تركز إندونيسيا على تحول استراتيجي في مجال الطاقة نحو الحياد الكربوني بحلول عام 2060، إلى جانب برنامج طموح لتطوير الصناعات التحويلية في جميع قطاعات الموارد الطبيعية».

ورغم وفرة الموارد الطبيعية، تواجه إندونيسيا تحديات مثل انخفاض إنتاج النفط الخام، والاعتماد على واردات النفط والمنتجات البترولية وغاز البترول المسال، بالإضافة إلى محدودية القدرة التكريرية.

العراق يدرس تحديد تسعيرة النفط في الأسواق العالمية

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة النفط العراقية أن وزير النفط حيان عبد الغني، ترأس، الأحد، اجتماع تسعيرة النفط العراقي في الأسواق العالمية.

وأوضحت الوزارة، في بيان صحافي، أن الوزير ناقش مع وكلاء الوزارة والمديرين العامين لشركة «تسويق النفط» والدوائر المعنية في مركز الوزارة، تحديد تسعيرة النفط في الأسواق العالمية.

وقال البيان: «تم خلال الاجتماع استعراض التقارير التي أعدتها الجهات المعنية بأبحاث السوق في شركة تسويق النفط (سومو)، بشأن موضوعات توازن العرض والطلب العالمي للنفط الخام، فضلاً عن أسعار النفط في الأسواق الآسيوية والأوروبية والأميركية، وتحليل هذه الموضوعات للوصول إلى تحديد أسعار النفط العراقي في تلك الأسواق».

كان المدير العام لشركة «سومو»، علي نزار الشطري، قد أوضح أن 80 في المائة من صادرات العراق النفطية تذهب إلى الأسواق الآسيوية، خصوصاً الصين والهند وكوريا واليابان، فيما تذهب الكميات الأخرى إلى الأسواق الأوروبية والأميركتين.

وكان العراق قد شرع، أواخر الشهر الماضي، بإعادة ضخ النفط الخام من حقول كردستان إلى ميناء جيهان التركي بعد مفاوضات طويلة مع وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان والشركات الأجنبية، وتم شحن أولى الكميات إلى الأسواق الأوروبية.

ورجحت وزارة النفط العراقية أن تقفز صادرات العراق النفطية للشهر الحالي إلى سقف ثلاثة ملايين و650 ألف برميل يومياً بعد الشروع بتنفيذ الاتفاق مع إقليم كردستان.

واردات ألمانيا من الغاز المسال تبلغ مستوى قياسياً

الشرق الأوسط

أعلنت الوكالة الاتحادية للشبكات في ألمانيا عن ارتفاع حجم واردات الغاز الطبيعي المسال الآتي إلى البلاد على متن سفن لمستوى قياسي.

وأفادت بيانات الوكالة بأن الربع الثالث من العام الحالي، كان هو الفترة التي سجل فيها أعلى ضخ للغاز منذ افتتاح أول محطة ألمانية للغاز الطبيعي المسال في مدينة فيلهلمسهافن الساحلية في نهاية عام 2022.

وتشير الأرقام إلى أن ما تم ضخه من الغاز في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي بمحطات الغاز المسال على السواحل الألمانية يفوق ما تم ضخه في مجمل عام 2024 وعام 2023 كل واحد على حدة.

وبناء على ذلك، ارتفعت أيضاً حصة الغاز الطبيعي المسال من إجمالي واردات الغاز الألمانية، بحسب بيانات الوكالة. ففي النصف الأول من عام 2025، بلغت النسبة نحو 8 في المائة كما في العام السابق، بينما ارتفعت في الربع الثالث إلى 13.25 في المائة. وبذلك يبلغ متوسط الحصة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 10.9 في المائة.

وذكرت الوكالة أن كمية الغاز الطبيعي المسال المستورد إلى ألمانيا من بداية يناير (كانون الثاني) حتى نهاية سبتمبر (أيلول) الماضيين بلغت نحو 74 تيراواط/ ساعة، منها حوالي 35 تيراواط/ ساعة في الربع الثالث وحده.

وفي عام 2024 بأكمله، تم استيراد نحو 69 تيراواط/ ساعة من خلال محطات الغاز المسال، بينما وصل هذا الرقم في عام 2023 بأكمله إلى حوالي 70 تيراواط/ ساعة.

من جانبه، يرى خبير الغاز زيباستيان جولبيس من شركة الاستشارات «إنرفيس» أن هذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب، وأوضح: «من ناحية تمت إضافة قدرات سعة جديدة في أغسطس (آب)»، وذلك في إشارة إلى دخول السفينة المتخصصة «إكسلزيور» الخدمة التجارية على ساحل بحر الشمال في أغسطس الماضي، لتصبح ثاني محطة عائمة للغاز الطبيعي المسال في فيلهلمسهافن.

وأضاف جولبيس: «الأمر الآخر الذي لا ينبغي إغفاله هو أن عقود نقل الغاز من روسيا إلى النمسا انتهت في الأول من يناير 2025. وهذا يعني أن دولاً مثل النمسا والتشيك وسويسرا، وكذلك المجر وسلوفاكيا وسلوفينيا، يتم تزويدها الآن عبر ألمانيا. لقد أصبحنا مجدداً دولة عبور ذات أهمية أكبر على نحو ملحوظ».

وأشار إلى أن ذلك يظهر أيضاً في كمية الغاز الطبيعي المستورد إلى ألمانيا، التي كانت أعلى في عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

شكرًا.